

واقع البطالة في المحافظات والتوقعات المستقبلية للعام ٢٠١٢ في العراق

* □

□

المستخلص

أن موضوع آفة البطالة في المجتمعات البشرية هو ليس وليد الساعة سواء كان على المستوى الدولي بشكل عام أو على مستوى العراق بشكل خاص. إذ أن كثيراً من الباحثين كتبوا وبحثوا بهذا الموضوع ووصلوا إلى نتائج مرضية. وأن سبب الاهتمام بهذا الموضوع يعود لكونه يمس حياة الإنسان لما لها من أضرار اقتصادية، إذ إن أضراره تتمثل بانخفاض الدخل أو عدمه وبالتالي انخفاض انفاقه على صحته مما يؤدي إلى الانخفاض في إنتاجه في حال عودته إلى العمل. وكذلك إلى أضرار اجتماعية ونفسية تتمثل بشعور العاطل عن العمل بالاحباط وعدم الثقة بالنفس وضعف انتمائه للوطن بما يزيد من حجم الجرائم والتفكك الأسري والاجتماعي. لذا كان الهدف من البحث هو الوقوف على واقع البطالة في المحافظات العراقية ومعرفة التباين في معدلات البطالة بين المحافظات والحجم المعروف من القوى العاملة واتجاهاتها وتحديد التوقعات المستقبلية لعام ٢٠١٢م للقوى العاملة في المحافظات العراقية. أظهرت نتائج البحث أن هناك زيادة في مجموع معدلات البطالة تبدو واضحة من سنة ٢٠٠٥ والبالغة (٣٣.٣٧%) حتى سنة ٢٠٠٦ والبالغة (٣٨.١%)، وهذا يشير إلى تفاقم أزمة البطالة وكثرة العاطلين عن العمل والداخلين إلى سوق العمل. وأن أعلى معدل لمساهمة القوى العاملة إلى السكان في المحافظات العراقية تقع في محافظة بابل إذ وصلت نسبتها إلى (١٧%) من سكان بابل وهي نسبة جيدة بالمقارنة مع عدد السكان فيها، بينما بلغ أدنى معدل للمساهمة في محافظة ديالى بنسبة (٧%) من عدد سكان ديالى. أما بالنسبة لحجم القوى العاملة الكلية في سنة ٢٠٠٠ فقد كانت بنحو (١٠٦٠٠٧١٣) عاملاً وعاطلاً عن العمل. بينما بلغ المتوقع سنة ٢٠١٢ نحو (١٤٩٥٨٤٧٤) عاملاً وعاطلاً عن العمل. مما يتبين أن هناك زيادة سنوية في حجم البطالة لعموم المحافظات في العراق مقداره (٥٩٩٠٥) عاطل عن العمل وقادر على العمل ويبحث عن عمل ولا يجده. وأن البطالة في المحافظات الجنوبية والشمالية هي بطالة إجبارية، لأنه من الممكن حلها ولو جزئياً. ومن أهم مقترحات البحث هي قيام الحكومة بمسؤوليتها تجاه الشباب العاطل عن العمل وبالأخص الخريجين منهم عن طريق إنشاء وتنفيذ المشاريع الاستثمارية في القطاعات الاقتصادية المختلفة في المحافظات الآمنة نسبياً بالمقارنة مع المحافظات الوسطى. والعمل على تطوير مهارات العاطلين عن طريق إقامة الدورات التدريبية في محافظات العراق وبالاختصاصات المختلفة بالتنسيق مع وزارتي الشباب والرياضة والعمل والشؤون الاجتماعية.

Abstract

The theme of the scourge of unemployment in human societies is not the result of hours whether at the international level in general or on the level of Iraq in particular. Since many researchers wrote and discussed this subject, and they reached to satisfactory results. The reason for interest in this subject is because it affects human life because of their economic damage as does the low-income or not and therefore lower spending on health leading to a decline in production in the event of his return to work. As well as damage to social and psychological sense is an unemployed frustration and lack of self-confidence and sense of belonging to their homeland over the size of the offences and family and social disintegration.

Therefore, the objective of the research was to identify the reality of unemployment in the governorates of Iraq and know the differences in unemployment rates between the governorates and size between work and assess trends and the expectations for in 2012 of the workforce in the governorates of Iraq

Research results showed that there was an increase in the total unemployment rate seems clear from in 2005 (33.37%) even in 2006 and (38.1%), and this refers to aggravate the unemployment crisis and the large unemployed to work and entrants to the labor market. Highest rate and the contribution of labor power to Iraqi population in the governorates are located in the governorates of Babel and it by percentage (17%) from the population of Babel which is a reasonable percentage compared to the number of population, while the minimum rate of contribution in the governorates of Diyala was rate it (7%) of the population of Diyala.

As for the volume of labor power total in 2000 was about (10600713) employed and unemployed. While the expected in 2012 about (14958474) employed and unemployed. Show that there is an annual increase in the volume of unemployment in governorates Iraq amount it (59905) unemployed work and able to work, looking for work and no finds. Unemployment in the

southern and northern governorates is compulsory unemployment, because it could at least partially solve from through government

One of the most important research proposals is that the government of its responsibility towards the unemployed youth to work especially graduates of them through the creation and implementation of investment projects in different economic sectors in the governorates which (relatively safe) compared with the Central governorates

And the work to develop the skills of the unemployed through training sessions in the governorates of Iraq and of various specialties with the Ministries of Youth and Sports and Labor and Social Affairs.

المقدمة :-

تعد آفة البطالة في مجتمعات العالم ليست جديدة العهد وخاصة مجتمعات العالم الثالث وبالأخص الفقيرة منها لما لها من تبعات خطيرة في المجتمع تمتد الى الأمراض النفسية والتحول الى انحراف اخلاقي يصل الى حد الاجرام وقسم آخر يتحول الى متسولين بالشوارع وكلما أهمل وضع الحلول العملية للبطالة كلما كان علاجها يحتاج الى وقت وجهد وراس مال .

اما العراق فإنة من المفترض أن يكون اخر دولة اسيوية تحدث بها مشكلة بطالة لانه بلد زراعي الاصل عبر التاريخ والزراعة تعتبر المصدر الاول في أغلب المنتجات الصناعية ، ناهيك عن الكم الكبير من الموارد الاقتصادية والكفاءات البشرية، لكن واقع العراق اليوم يشير الى عكس ذلك إذ تراه بعد أن عبث به العابثون صار مهدماً خاوياً تطاله الديون والعوز والفاقة، بلد من أهم الدول المصدرة للنفط وثاني دولة من حيث الاحتياطي النفطي في العالم، صار اليوم دولة مستوردة للنفط ومشتقاته من الدول المجاورة وهي دول معظمها غير نفطية فكيف يحصل ذلك؟ لا غرابة أبداً في ذلك. بلد اقتصاده منهار ومرافقه مدمرة وبنيته التحتية تحتاج إلى مليارات الدولارات لإعادة بنائها وتثقل كاهله ديون باهظة فقد مر العراق بحروب طاحنة كلفته خسائر اقتصادية معلنة بقيمة (٨٣٠ ملياراً من الدولارات) منها (٤٥٠ ملياراً) خسائر الحرب العراقية الإيرانية و(٢٣٠ ملياراً) خسائر الغزو العراقي للكويت و(١٥٠ ملياراً) خسائر عائدات النفط غير المتحققة بسبب العقوبات الاقتصادية الدولية والحصار التجاري والمالي الشامل الذي فرض على العراق خلال الـ(١٣ عاماً) المنصرمة إضافة الى خسائر بسبب الأحتلال .

وكنتيجة طبيعية لمثل هكذا ظروف قاسية على أي مجتمع ،كان لابد لمخلفات الحروب والحصار ان تنخر الاقتصاد العراقي وتلقي بظلالها القاتمة على ابناءه وكان من بين اهم تلك المخلفات هي آفة البطالة .

لذا ولأهمية الموضوع الذي صار واضحا ومعروفا في الشارع العراقي وليس هو البحث الاول ولا الاخير الذي يبحث في حل هذه المشكلة الاجتماعية قبل ان تكون مشكلة اقتصادية ، فقد جاء البحث ليظهر جانباً آخر من البطالة في العراق وهو الوقوف على حال البطالة في المحافظات العراقية بشكل تفصيلي مع بيان الاحتياجات المتوقعة للقوى العاملة من قبل القطاعات المختلفة في عام ٢٠١٢ بحسب المحافظات .

فرضية البحث :

تحاول الدراسة التحقق من صحة الفرضية التي تشير الى ((أن هناك تبايناً في معدلات البطالة بين المحافظات لتباين فرص العمل بين المحافظات العراقية)).

مشكلة البحث :

لا يخفى على الجميع أن هناك أزمة بطالة في المحافظات العراقية سببها ظروف البلد الغير مستقرة وعلى عقود من الزمن الماضي ، وقد ازداد الوضع سوءاً بعد دخول الأحتلال الأجنبي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية في عام ٢٠٠٣ م . لذلك فإن هذه الدراسة لم تقدم أسهماً كبيراً في البحث عن آفة أقتصادية تنخر في جسد العاطل العراقي بشكل خاص وآفة اقتصادية تنخر في جسد الاقتصاد العراقي بشكل عام اسمها البطالة ، وإنما جاءت هذه الدراسة لتحديد أي المحافظات تكثر بها أعداد العاطلين عن العمل .

هدف الدراسة :

- ١- الوقوف على واقع البطالة في المحافظات العراقية ومعرفة التباين في معدلات البطالة بين المحافظات .
- ٢- معرفة اهم المشكلات المسببة للبطالة في المحافظات العراقية .
- ٣- عرض القوة العاطلة واتجاهاتها .
- ٤- معرفة معدل مساهمة القوى العاملة الى السكان في كل محافظة .
- ٥- تقدير التوقعات المستقبلية لعام ٢٠١٢ م للقوى العاملة في المحافظات العراقية .
- ٦- عمل مقارنة بين حجوم القوى العاملة في الماضي والمستقبل.

أسلوب التحليل ومصادر البيانات :

تم الاعتماد على اسلوب التحليل الوصفي لعرض وبيان المشكلة وللتحقق من فرضية البحث وأهدافه .

هيكل البحث :

ولقد قسمت الدراسة الى ثلاثة مباحث تناول المبحث الاول الإطار النظري للبطالة في العراق مع عرض القوة العاطلة وأتجاهاته ومعدلات البطالة بحسب المحافظات ، بينما تناول المبحث الثاني واقع البطالة في العراق ، اما المبحث الثالث فقد تضمن الاحتياجات المستقبلية لعام ٢٠١٢ للقوة العاملة في كل محافظة بالمقارنة مع سنة ٢٠٠٠ .

المبحث الأول : الإطار النظري للبطالة

تعريف البطالة :

ويعرف مفهوم البطالة **Concept Unemployment** ((بأنها ظاهرة اختلال التوازن في سوق العمل ، بحيث لا يتمكن جزء من قوة العمل في المجتمع من الحصول على عمل منتج ، على الرغم من أنه راغب وقادر على القيام بالعمل))^(١) إذ يمكن

قياس معدل البطالة **Unemployment Rate**

=

عدد العاطلين عن العمل

اعداد القوى العاملة

اعداد القوى العاملة = العاملون فعلاً + العاطلون عن العمل

أسباب البطالة : Causes of Unemployment

لا تختلف مسببات مرض البطالة الاجتماعي في الاقتصاد من دولة الى اخرى ، وبشكل عام يرجع السبب الرئيس الى قصور جانب الطلب عن استيعاب المعروض من القوى العاملة والذي ينجم عن مجموعة من العوامل منها :

- ١- ارتفاع معدلات النمو السكاني .
 - ٢- انخفاض معدلات النمو الاقتصادي .
 - ٣- السياسة النقدية .
 - ٤- كثافة راس المال في الصناعة .
 - ٥- انخفاض مرونة التوظيف مقارنة بنمو الناتج المحلي الاجمالي .
 - ٦- تدفق العمالة الوافدة .
 - ٧- الأحداث السياسية والايرادات العامة .
- التصحيح الاقتصادي وزيادة دور القطاع الخاص

أنواع البطالة :

هناك ثلاثة أنواع من البطالة بشكل رئيس هي:

- ١- البطالة الإجبارية : والتي تتمثل بوجود أشخاص لهم القدرة على العمل والرغبة فيه عند مستويات الأجور السائدة والباحثين عنه ولا يجدونه .
 - ٢- البطالة الاحتكاكية : ويتمثل هذا النوع من البطالة بأن يظهر لمدة قصيرة عادة والناجمة الى تغيير العمل من قبل العمال بهدف الحصول على ظروف عمل أفضل ويعد هذا النوع من البطالة ظاهرة صحية لكونه يعمل على زيادة مستوى الكفاءة الاقتصادية .
 - ٣- البطالة الهيكلية : ويعود سبب هذه البطالة الى تغيرات هيكلية في الاقتصاد تهدف الى الغاء بعض الأعمال في الاقتصاد والى أحداث أعمال ووظائف جديدة في الاقتصاد . الا ان المشكلة تساهم في تعطيل العاملين غير المهرة لكون هذه الوظائف الجديدة تتطلب مهارات جديدة تتناسب والتغير الهيكلي الذي جرى على الاقتصاد
- ويرى الباحث ان البطالة في عموم المحافظات تعود الى البطالة الاجبارية لكون السبب يعود الى الاحداث السياسية قبل السقوط وبعده إذ لم يشهد البلد استقرارا امنيا حقيقيا .

آثار البطالة :

البطالة باشكالها تؤدي الى هدر كبير لطاقات المجتمع ولهذا تعمل المجتمعات التي تحرص على التنمية في بلدانها للتخلص من البطالة باشكالها وذلك بايجاد الكثير من فرص العمل وتطوير اساليب العمل الاداري وتوجيه الفائض من الايدي العاملة نحو الاعمال الانتاجية .
هناك نوعين من الآثار (٢)

١- الآثار الاقتصادية Economic Effects

قد يبدو للقارئ ان آثار البطالة تقتصر فقط على العاطل عن العمل ولكن في الحقيقة أن البطالة لها أثر اوسع من هذا وهو انه لها أثرها في اقتصاد الدولة ككل ، فأن حالة الركود الاقتصادي هي التي قادت الى البطالة فهذا يعني ركود حركة الانتاج والبيع والشراء وبذلك ينخفض معدل الأستثمار والذي يعد بمثابة المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي مما يترتب على ذلك إنخفاض معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي والتنمية الاقتصادية .

٢- الآثار الاجتماعية والنفسية Social and Physical Effects
هذا الجانب له أثر بالغ في الانسان العاطل ، إذ قام هارفي برينير باجراء دراسة احصائية لدراسة أثر البطالة على التكلفة الاجتماعية والنفسية وأستخلص من نتائج الدراسة أنه بزيادة معدل البطالة ١% عن المعدل الفعلي فأن معدل الانتحار قد زاد بمعدل ٤% وزاد معدل جرائم القتل بحوالي ٦% وترتب على ذلك زيادة الدخول الى المصحات النفسية بحوالي ٤% (٣) .
بمعنى أنه حالة الشعور بالاحباط وعدم الانتماء من قبل العاطل والذي يعد عاملا اساسياً في عملية التنمية الشاملة سوف يؤدي الى المزيد من عدد الجرائم والتفكك الأسري والإجتماعي .

المبحث الثاني

واقع البطالة في العراق

تعد مشكلة البطالة إحدى أهم المشكلات الخطيرة التي تواجه الاقتصاد العراقي لما لها من انعكاسات سلبية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والامنّي . إذ يشكل عنصر العمل، أهم عنصر قادر على تحقيق التفاعل بين باقي عناصر الإنتاج (الأرض، الإدارة، رأس المال) لخلق الإنتاج السلعي والخدمي . إن مشكلة البطالة في العراق ظهرت بشكل ملحوظ في عام ١٩٩١ بعد حرب الخليج وتسريح الجيش والذي أدى إلى ضغط قوة العمل على سوق العمل للحصول على الوظائف وما تلاها من حصار لمدة ١٣ عام .

هناك بطالة في المحافظات العراقية على مستويات كافة إذ لا تفرق هذه البطالة بين خريجي الجامعات وبين العاطلين عن العمل من غير حملة الشهادات، إن بيوت العراق اليوم لا تخلو من عاطل واحد على أقل تقدير قد يكون جامعياً أو غير جامعي ، إن بطالة الشباب المتعلمين تعتبر إهداراً لأموال الدولة والسؤال المطروح هو لماذا كل هذا الكم الهائل من الخريجين بكل سنة دون أن تكون هناك أية خطة عمل يمكن أن تسهم في بناء الوطن من جانب وتخفيض من معدلات البطالة بين صفوف الشباب من جانب آخر . إذ بلغ معدل البطالة للمدة (٢٠٠٣-٢٠٠٦) م وكما في الجدول (١) .

جدول (١)

معدلات البطالة للسنوات للمدة (٢٠٠٦-٢٠٠٣) م في العراق

الجنس	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
ذكور	٣٠.٢٠	٢٩.٤٠	١٩.٢٢	١٦.١٦
إناث	١٦.٠٠	١٥.٠٠	١٤.١٥	٢٢.٦٥
مجموع	٢٨.١٠	٢٦.٨٠	١٧.٩٧	١٧.٥٠

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الاتماني ، الجهاز المركزي للأحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية أحصاء السكان والقوى العاملة، مسح التشغيل والبطالة في العراق لسنة ٢٠٠٦ م ، ص ٧ .

إذ إن مجموع معدلات البطالة ينبغي أن يكون على الشكل التالي (٤٦.٢%) في سنة ٢٠٠٣ و (٤٤.٤%) في سنة ٢٠٠٤ و (٣٣.٣٧%) في سنة ٢٠٠٥ و (٣٨.٨١%) في سنة ٢٠٠٦ م . إذ أظهرت نتائج المسح أن مجموع معدل البطالة بين السكان من عمر ١٥ سنة فما فوق بلغ في سنة ٢٠٠٦ (٣٨.١%) من قوة العمل كما أن معدل الاناث يزيد عن الذكور ، حيث بلغ معدل البطالة عند الاناث (٢٢.٦٥%) و (١٦.١٦%) عند الذكور ، بعد أن كان مجموع معدل البطالة في سنة ٢٠٠٥ (٣٣.٣٧%)^(٤)

ومن الملاحظ أن هناك زيادة في مجموع معدلات البطالة من سنة ٢٠٠٥ حتى سنة ٢٠٠٦ وهذا يشير إلى تفاقم أزمة البطالة وكثرة العاطلين عن العمل والداخلين إلى سوق العمل . والغريب بالامر أن معدل البطالة في الأميين بلغ (١٥.٨٥%) بينما بلغ أصحاب شهادات البكالوريوس بنسبة أكبر حيث وصل إلى (١٩.٧٦%)^(٥) . والمفترض عكس ذلك . ويعد هذا الأمر غير مقبول منطقياً في الدول المتقدمة لان الدولة تنفق أموالاً طائلة لتخريج شباب لهم كفاءة علمية ومهنية يخدم بها القوى العاملة بالانتاج او قد يكون قائداً ليقود مجموعة من الأميين في العملية الانتاجية . فإذا لم تستثمر الدولة هؤلاء الشباب فإن ذلك يعني مزيداً من

البطالة والتخلف وتصاعد الجريمة في المجتمع العراقي من جهة واستنزاف متزايد من الاموال العراقية من جهة ثانية.

والمشكلة هنا أن النظام التعليمي القائم في العراق لا يزود الطلاب بما يكفي من المهارات التي يطلبها ارباب العمل (الخاص والحكومي) على حد سواء^(١)

وفي ضوء هذا الواقع المرير للشباب العاطلين عن العمل والذين يبحثون عن عمل ولا يجدونه كان لابد من إعطاء وصف كامل عن حجم المعروض من العاطلين عن العمل وخصوصا بالمحافظات العراقية هذا من جهة ومن جهة اخرى معرفة معدلات البطالة حسب المحافظات و معدل مساهمة القوة العاملة الى السكان لعام ٢٠٠٦ م.

إن عدم التطابق بين العرض والطلب في سوق العمل العراقية يعزى أساسا الى قلة المعلومات المتوافرة عن العمل والشواغر والاحتياجات التدريبية إذ توجد في سائر أنحاء العالم مكاتب متخصصة تساعد العاطلين في اختيار وظائف تناسبهم يستطيعون فيها الاستفادة من مهاراتها على أحسن وجه ، وأن يحصلوا أيضا على إعانات بطالة تغطي نفقاتها مثل هذه الخدمات يتطلب وجود نظام المعلومات المتعلقة بسوق العمل يتضمن قائمة بجميع أنواع الوظائف المتوافرة في السوق المحلية ويتم استكمالها بانتظام بحيث يشمل الشواغر والوظائف المتوقع توافرها في المستقبل القريب . و مثل هذه الإجراءات مهمة جدا خلال فترات الإصلاح . حيث تمر أسواق العمل بفترة تحول تختفي خلالها وظائف وتظهر وظائف .

وتحتاج عملية التنسيق بين العرض والطلب الى منهج علمي ويجب أن تشمل الخطوات التالية :

- ١- جمع البيانات عن الباحثين عن عمل بين العمالة الوطنية والنمو المتوقع لهذه الفئة في المستقبل القريب .
- ٢- جمع البيانات عن الطلب المتوقع على العمالة حسب التخصص .
- ٣- إنشاء مراكز توظيف متخصصة لتوجيه الخريجين إلى الوظائف التي تناسبهم في القطاع الخاص .
- ٤- مراقبة العمالة (بحيث لا يسمح بتشغيلهم إلا إذا تعذر الحصول على العمالة المحلية في تلبية الطلب) .

وهذا ما سيتم توضيحه لاحقا في عرض العاطلون عن العمل في العراق . وكذلك تعد فكرة الأمان الوظيفي تراود العاملين فضلا عن أن المعلومات المتعلقة بسوق العمل ما تزال غير كافية وذلك ما يسفر عن استمرار التدريب والتعليم على مهارات ومهن لم تعد هناك حاجة اليها بينما تهمل المهارات التي تحتاجها البلاد حاجة ماسة والتي تسهل اندماج هذه البلدان في الأسواق العالمية .

وترجع البطالة في العراق إلى عدة أسباب هي:

- ١- فشل برامج التنمية في العناية بالجانب الاجتماعي بالقدر المناسب ، وتراجع الأداء الاقتصادي ، وتراجع قدرة القوانين المحفزة على الاستثمار في توليد فرص عمل بالقدر الكافي .
- 2- الحروب التي خاضها العراق خلال العقود الثلاثة المنصرمة والحصار الاقتصادي الدولي الشامل على العراق ، وتدني مستوى الإنتاج والتنمية إلى أدنى مستوى وتوجيه الدخل القومي نحو متطلبات الحروب.

- 3- تدمير ونهب وحرق مؤسسات الدولة والمال العام ، وماتبع ذلك من أعمال التخريب والإرهاب وتوقف تام للإنتاج ، وانخفاض كبير في صادرات النفط والضرائب.
- 4- الفساد المالي والإداري الذي يعم كل مؤسسات الدولة واستمرار أعمال النهب والسرقة للمال العام وتهريب النفط.
- ٥- تدهور الأحوال الاجتماعية والمدنية بعد الاحتلال والاستعمار الأمريكي واستهلاك كل موارد الدولة.

ويرى الباحث أن هناك عاملين يدخلان كسببين مباشرين للبطالة في العراق ، وهي ارتفاع حجم الولادات السكانية حيث وصل عدد سكان العراق في عام (٢٠٠٨) (٣٠٧٧٧٩٨)^(٧)، وهناك عامل آخر شارك في زيادة البطالة القديمة - الجديدة واقصد به البطالة في العراق هي بطالة مزمنة ومتركمة منذ الحرب العراقية الإيرانية في عام ١٩٨٠ مروراً بحرب الخليج في عام ١٩٩٠ وفترة الحصار وانتهاءً بسقوط نظام الحكم السابق وأحتلال العراق بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية .

وفي ضوء ما تقدم يحتاج العراق الى دراسة مفصلة عن قوة العمل فجمع البيانات المتعلقة بالبطالة قليلة والمتاح منها يعود الى ثلاث سنوات أو أكثر وليست لها فائدة تذكر الا في الإشارة إلى حجم المشكلة إذ يتبين من تجربة دول جنوب شرق آسيا أن البلدان التي لديها نظم معلومات بشأن سوق العمل تمكنت من معالجة مشاكل العمالة بقدر أكبر من الفعالية لأنه مقرري السياسة أستطاعوا وضع وتنفيذ سياسات عملية وفعالة .

كما إن وضع برامج التأمين الاجتماعي وشبكات الامان الاجتماعي وبرامج التدريب والتوظيف وغيرها من برامج التأهيل لسوق العمل أصبح عنصراً أساسياً في عملية الخصخصة وقد بينته عدة تجارب أن البرامج التي توضع على عجل لمواجهة الضغوط التي يفرضها ارتفاع معدل البطالة يخفق في معالجة النتائج الاجتماعية للخصخصة وفي إحداث التغييرات الهيكلية الواسعة المطلوبة .

أولاً: عرض العاطلين عن العمل

بالمحافظات في العراق وأتجاهاته

يتمثل عرض العاطلين بعدد العاطلين عن العمل بحسب الحالة العلمية أو بحسب الفئات العمرية والجنس أو بحسب الحالة التعليمية والجنس ، وفي دراستنا هذه سوف يتم التطرق الى عرض العاطلون عن العمل وبيان اتجاهها بحسب الحالة التعليمية في المحافظات وبعمر من ١٥ سنة فما فوق .وكما في الجدول (٢) والذي يوضح عدد العاطلين عن العمل بعمر ١٥ سنة فما فوق بحسب المحافظات :

جدول (٢)

عدد العاطلين بعمر ١٥ سنة فأكثر في سنة ٢٠٠٦			
المحافظة	العاطلين ذوي تأهيل	العاطلين الذين تأهيلهم أعلى من	مجموع العاطلين/ الف

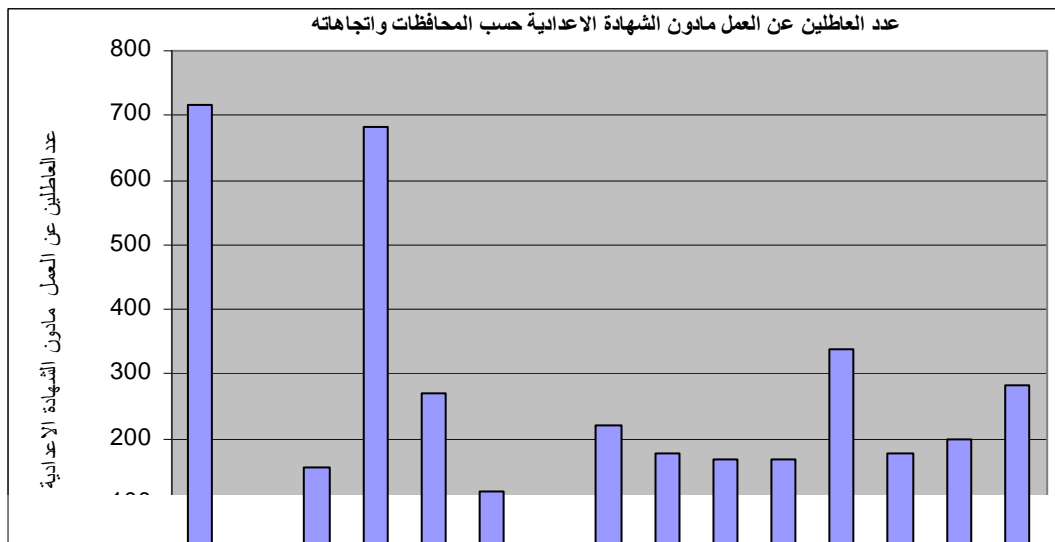
	إعدادية	إعدادية فما دون	
806	٨٩	717	نينوى
64	22	43	كركوك
195	40	155	ديالى
920	238	682	بغداد
387	١١٦	270	بابل
155	38	118	كربلاء المقدسة
113	٣٨	75	واسط
281	60	221	صلاح الدين
217	41	176	النجف الاشرف
210	44	166	القادسية
178	10	168	المتن
417	79	338	ذي قار
194	١٨	176	ميسان
275	77	198	البصرة
293	11	282	سليمانية
4705	919	3786	مجموع

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الانماني ، الجهاز المركزي للأحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديريةية أحصاء السكان والقوى العاملة، مسح التشغيل والبطالة في العراق ٢٠٠٦ م لسنة، ص ١٢ .
ملاحظة : الجدول لم يشمل المحافظة الغربية(الانبار) والمحافظة الشمالية(أربيل ودهوك).

ومن الجدير بالملاحظة ان نسب البطالة حسب المحافظة تتزايد مع الحالة التعليمية لما دون الشهادة الاعدادية بين المتعلمين عن العمل ، لذا يمكن التنبؤ بأن عملية البطالة ناتجة عن تدني مستوى التأهيل التعليمي بين المتعلمين الأمر الذي يحد بدرجة كبيرة من توفر فرص العمل وتنوعها أمامهم وهذا ما يتضح جليا من تزامن ارتفاع معدلات البطالة للفئة التعليمية مادون الشهادة الاعدادية في محافظة نينوى بينما بلغ أدنى معدل للبطالة للفئة التعليمية مادون الشهادة الاعدادية في محافظة كركوك لعام ٢٠٠٦ م.

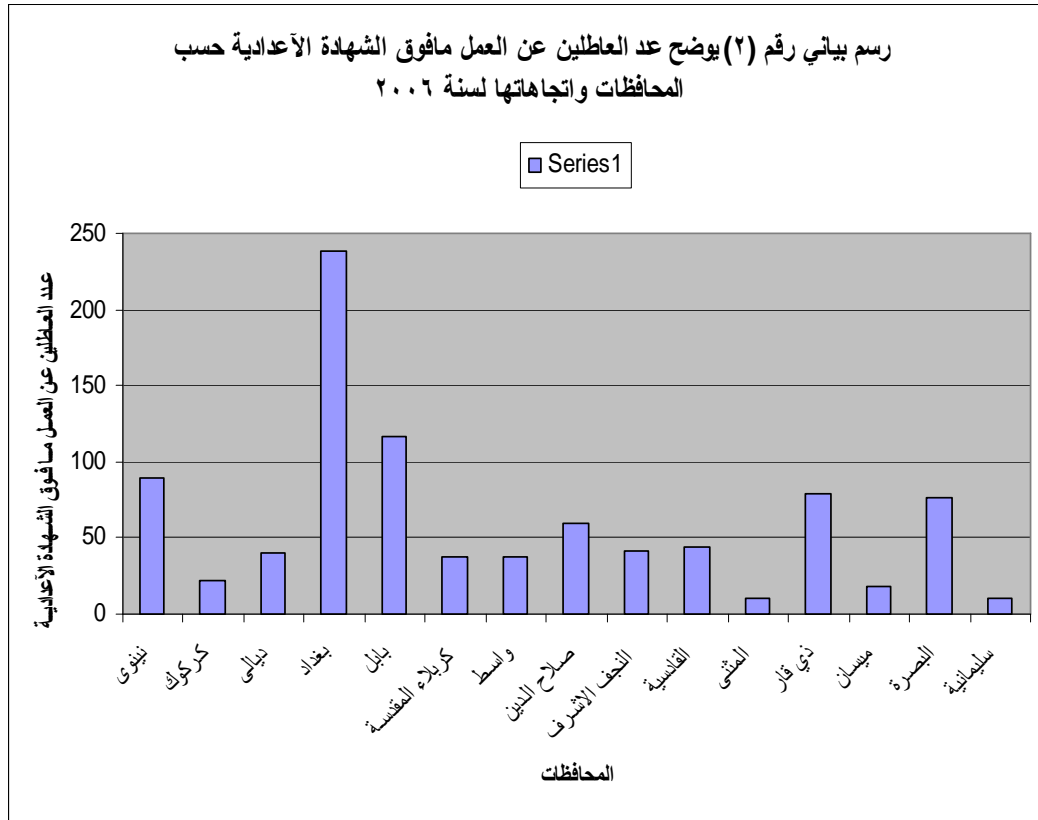
اما بالنسبة لمجموع العاطلين ذوي التأهيل الاعدادية فما دون فقد بلغ نحو (٣٧٨٦) عاطلا بينما بلغ مجموع العاطلين ذوي التأهيل الاعلى من الاعدادية نحو (٩١٩) عاطلا ، وبذلك يكون ما معروض لدينا من شباب عاطل عن العمل ولديه القدرة على العمل ولكن ليس هناك فرصة للعمل بنحو (٤٧٠٥) الف عاطل عن العمل وهو رقم لا يستهان به في ظل الظروف الصعبة الراهنة التي يعيشها الانسان العراقي .ولابد من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ان تكتف جهودها أكثر من الجهود الحالية التي تبذلها . إن هذه الوزارة شاركت في حل كثير من مشاكل الشباب العاطل إلا أنها لم تكن كافية بل يتطلب ان يكون هناك انذار دائم وحالة استنفار قصوى تنقذ هؤلاء الشباب من الضياع والانحراف المؤكد .وبعد معرفة الحجم المعروضة من عدد العاطلين بإمكاننا الآن وضعها برسم بياني يوضح اتجاه هذا الكميات المعروضة بحسب المحافظات لكي تدعم وتسهل عملية فهم البيانات المعروضة : وكما في الرسم البياني (١).

رسم بياني (١)



المصدر: تم أعادة من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة بجدول رقم ٢ .
المصدر: تم اعادة من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات في الجدول (٢) .
ويبدو ومن الرسم البياني ان محافظة نينوى تتصدر جميع المحافظات العراقية في عدد العاطلين عن العمل من ذوي الشهادات
الاعدادية فما دون ، تليها في ذلك محافظة بغداد في آخر مسح للجهاز المركزي للاحصاء وهو في عام ٢٠٠٦ .

وبالاعتماد على بيانات الجدول (١) يمكن الحصول على الرسم البياني (٢) وكما يأتي :



المصدر: تم أعداده من قبل الباحث في ضوء بيانات جدول (١) .

فبالنسبة الى عدد العاطلين عن العمل فئة الحاصلين على أعلى من الشهادة الاعدادية نلاحظ من الرسم البياني (٢) ان محافظة بغداد هي الأكثر عددا للعاطلين من بين بقية المحافظات الجنوبية والشمالية ، إذ كانت محافظة المثنى هي الأقل عددا للعاطلين تليها محافظة السليمانية. والواضح أن سبب التفاوت الكبير بين محافظات القطر يعود بشكل رئيس الى الوضع الامني في تلك المحافظات سواء كان العاطلون ذوي فئة مادون شهادة الاعدادية او فوقها حيث ان البطالة هنا ليس لها علاقة بالشهادات أو هي ليست السبب الرئيس للعاطلين عن العمل بل ان هناك ظروف امنية سيئة منعت وما زالت تمنع الكثير من الشباب ان يعمل بشكل طبيعي في مرافق الحياة كافة، وكما هو معروف عانت بغداد وخصوصا في سنة ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ أسوء الظروف الامنية مقارنة بسنة ٢٠٠٨. مما أثر وبشكل مباشر في إغلاق عدد لا بأس به من الصناعات الصغيرة والمتوسطة والتي كان يعمل بها ما يقارب (١٦٤٥٧٩)^(٨) عاملا في الصناعات الصغيرة و(٢٢٧٦) عاملا في الصناعات المتوسطة لسنة ٢٠٠٠^(٩) ، وبالتالي أنعكس وبشكل سلبي على النظام الاقتصادي للبلد كافة .

ثانيا: معدل القوة العاملة الى سكان كل محافظة لسنة ٢٠٠٦ م

وهو يسمى بمعدل مساهمة القوة العاملة الى السكان **labor force participation rate** وبهدف بيان نسبة القوى العاملة الى السكان كان لابد من معرفة عدد السكان لكل محافظة وعدد العاملين وعدد العاطلين والقوة العاملة لسنة ٢٠٠٦ م .
أذ أن نسبة القوى العاملة الى السكان

$$\text{القوى العاملة} = \frac{\text{العاملون} + \text{العاطلون عن العمل}^{(10)}}{\text{السكان}} * 100$$

من استخدام هاتين المعادلتين يمكن ان نستخرج القوة العاملة ومعدل مساهمة القوة العاملة في الجدول (٣)

جدول (٣)

معدل مساهمة القوى العاملة الى السكان بحسب المحافظة لسنة ٢٠٠٦

المحافظ	السكان/نسمة	العاملون ^٢ نسمة	العاطلون عن العمل/3 نسمة	القوى العاملة نسمة	نسبة القوى العاملة الى السكان %
نينوى	2722930	2128	806	2934	10
كركوك	885950	750	64	814	9
ديالى	1511823	861	195	1056	7
بغداد	6962650	4927	920	5847	8
بابل	1597291	2355	387	2742	17
كربلاء المقدسة	852963	683	155	838	9
واسط	1032838	1166	113	1279	12
صلاح الدين	1147402	1248	281	1529	13
النجف الأشرف	1045862	932	217	1149	11
القادسية	963543	845	210	1055	11
المتن	594350	597	178	775	13
ذي قار	1566901	1082	417	1499	9
ميسان	803253	843	194	1037	13
البصرة	1873642	1931	275	2206	11
سليمانية	1832440	1838	293	2131	11

المصادر:

- ١- وزارة التخطيط والتعاون الانماني ، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، لمجموعة الاحصائية السنوية ٢٠٠٥-٢٠٠٦ ، تقديرات السكان حسب المحافظات والبيئة والجنس لسنة ٢٠٠٦ .
 - ٢ - جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانماني ، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية احصاء السكان والقوى العاملة، مسح التشغيل والبطالة في العراق ٢٠٠٦ م لسنة، ص ٦١-٦٣ .
 - ٣- المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الانماني ، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية احصاء السكان والقوى العاملة، مسح التشغيل والبطالة في العراق ٢٠٠٦ م لسنة، ص ١٢ .
- تم تنظيم وأحتساب الجدول من قبل الباحث في ضوء المصادر أعلا .
- ملاحظة : الجدول لم يشمل المحافظة الغربية(الانبار) والمحافظات الشمالية(أربيل ودهوك).

يرى الباحث من جدول (٣) أن أعلى نسبة القوى العاملة الى السكان المحافظات العراقية تقع في محافظة بابل إذ وصلت نسبتها الى (17%) من سكان بابل وهي نسبة جيدة بالمقارنة مع

عدد السكان فيها ، بينما بلغ أدنى معدل للمساهمة في محافظة ديالى بنسبة (٧%) من عدد سكان ديالى .

وهذا يعني أن هناك تفاوتاً واضحاً بين المحافظات في نسب القوى العاملة الى عدد السكان ويعود ذلك بشكل اساسي الى التوزيع السكاني في كل محافظة والى شبه الاستقرار الأمني في محافظة بابل ومن ثم توفر فرص العمل في ميادين الزراعة والصناعة والتجارة نسبياً بالمقارنة مع محافظتي بغداد وديالى .

المبحث الثالث

الأحتياجات المستقبلية للقوة

العاملة في المحافظات في سنة ٢٠١٢ م

إن البحث في موضوع الاحتياجات للقوة العاملة سوف يجرننا بالضرورة الى موضوع سوق العمل والطلب والعرض على العمل . إذ إن من ابرز الخصائص المميزة لسوق العمل العراقي هو انخفاض معدل نمو الطلب على العمل مقابل ارتفاع في معدل نمو العرض من العمل نتيجة لارتفاع معدل النمو السكاني ومن ثم ارتفاع القوى العاملة كما لاحظنا ذلك مسبقاً في جدول رقم (٣) . وتعود حالة عدم توازن سوق العمل الى عدة عوامل أبرزها تناقص التخصيصات المالية المجهزة لأغراض الاستثمار الناتجة عن اسباب غير اقتصادية كالحروب التي خاضها نظام الحكم السابق في العراق أثناء المدة (١٩٨١-١٩٨٨) م والتسعينيات ومن ثم الحصار الاقتصادي خلال السنوات (١٩٩١-٢٠٠٣) م وما تضمنتها من حروب ، ومن ثم الأحتلال الأجنبي بقيادة امريكا من نيسان ٢٠٠٣ لغاية الآن . كل هذا أدى بالتأكيد الى تراجع النمو الاقتصادي والذي سبب بدوره الى عدم القدرة على خلق وتوليد فرص عمل الا أعداد قليلة من فرص العمل وكذلك مشكلة البلد القائمة سابقاً والتي ازدادت سوءاً الآن وهو تناقص الأنتاجية في كافة القطاعات الاقتصادية وضعف كفاءة الإدارة . حيث أن نظام الحكم الجديد وخاصة في سنوات (٢٠٠٥-٢٠٠٧) م ولأجل توفير الأمن والأستقرار الذي فقد في الوطن أتجة وبشكل واضح جدا نحو توفير فرص عمل للشباب في جانب الجيش والشرطة فقط وتشغيل عدد من العاطلين عن العمل بهدف أحكام السيطرة على البلد أمنياً بل صار هذا العمل وكأنه الملاذ الوحيد للعاطلين خاصة بعد انتهاء الحرب عام ٢٠٠٣ م وتسريح أعداد كبيرة من الجنود والضباط وتزايد أعداد العاطلين عن العمل .

أولاً : التوقعات المستقبلية في سنة ٢٠١٢ م

للقوى العاملة في كل محافظة

إن الهدف من معرفة الأحتياجات أو الكمية المطلوبة من القوة العاملة مستقبلاً ولسنة افتراضية وهي سنة ٢٠١٢ م ، هو لأجل وضع الدراسات والبحوث اللازمة لأجل أخذ الأحتياجات اللازمة للأعداد المعروضة من القوى العاملة التي تقابل او تواجه الطلب من القوى العاملة في سنة ٢٠١٢ م .

ولأجل الوقوف على واقع الاحتياجات المستقبلية للقوى العاملة لسنة ٢٠١٢ م ، سوف يتم الاعتماد على عدة معايير منها

- ١- تم الاعتماد على سنة ١٩٩٧م في التعداد السكاني المتوقع في المحافظات العراقية في سنة ٢٠١٢. (11)
 - ٢- تم الاعتماد على التوزيع النسبي للسكان بحسب حالة النشاط الاقتصادي والمحافظات والجنس المنشورة في سنة ٢٠٠٦ م من قبل الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات (12) في استخراج عدد العاملين وعدد العاطلين عن العمل لسنتي ٢٠٠٠ و٢٠١٢ م. بالافتراض بقاء هذه النسب ثابتة الى سنة ٢٠١٢ م.
 - ٣- وتم الاعتماد على سنة ٢٠٠٠ في جدول (٤) لاستخراج القوى العاملة والتي تساوي عدد العاملين + عدد العاطلين عن العمل والقادرين على العمل ويبحثون عن عمل ولا يجدون) بعد سنة ٢٠٠٠ هي الأكثر وفرة في عدد العاملين في القطاعات المختلفة للقطر أثناء المدة (١٩٩٦-٢٠٠٥) (13) وخاصة قطاع الصناعات الصغيرة ، اما سنة ١٩٩٩ (1٤) فلقد كانت الصناعات المتوسطة هي الأكثر وفرة في عدد العاملين .
- من الجدير بالذكر ان الغرض من احتساب القوى العاملة في سنة ٢٠٠٠ هو لعقد مقارنة بين احتياجات القوى العاملة بين سنة ٢٠٠٠ وسنة ٢٠١٢ والسبب في اختيار سنة ٢٠٠٠ يعود الى إنها السنة الأكثر استقرار من السنوات التي سبقت الاحتلال الأمريكي في نيسان ٢٠٠٣ م. وهذا ما سوف نتطرق اليه لاحقا . وكما في الجدول (4) يبين احتياجات القطاعات المختلفة للقوى العاملة التي كانت في سنة ٢٠٠٠ .

جدول (٤)
القوى العاملة في العراق لسنة ٢٠٠٠

المحافظة	السكان لسنة ٢٠٠٠	عدد المشتغلين بالأقل سنة ٢٠٠٠	عدد العاطلين عن العمل لسنة ٢٠٠٠	القوى العاملة لسنة ٢٠٠٠
	نسمة	نسمة	نسمة	نسمة
دهوك	-	-	-	-
نينوى	2247159	825830	313029	1138859
السليمانية	1503428	660004	105239	765243
التأميم	794674	335670	28767	364437
أربيل	-	-	-	-
ديالى	1248393	477010	108110	585120
الانبار	-	-	-	-
بغداد	5907426	2426770	453099	2879869

المصدر	بابل	1305999	698840	114797	813637
كربلاء	670013	251790	57286	309076	-١:
واسط	858766	425346	41134	466480	
صلاح الدين	962179	396129	89097	485226	
النجف	856063	331724	77302	409026	
القادسية	815905	328564	154940	483504	
المتنّى	483819	173787	53026	226813	
ذي قار	1299888	429353	165475	594828	
ميسان	687957	264794	60815	325609	
البصرة	1654917	659153	93833	752986	
مجموع	21296586	8684764	1915949	10600713	

جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانماني ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، تقديرات سكان العالم لسنة ٢٠٠٧ ، مديرية احصاءات السكان والقوى العاملة ، كانون الثاني ٢٠٠٧ ، جدول (١) أسقاطات سكان العراق حسب المحافظات للسنوات ١٩٩٧-٢٠١٢ م .

٣ تم حسابها من قبل الباحث في ضوء التوزيع النسبي للسكان في الاثشطة الاقتصادية في المصدر الاتي . جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانماني ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية احصاء السكان والقوى العاملة ، مسح التشغيل والبطالة في العراق ٢٠٠٦ م لسنة، ص ٤٩-٥١ .
ملاحظة: لم يشمل الجدول المحافظات الشمالية (دهوك .اربيل) والمحافظه الغربية (الأنبار)

ويرى الباحث من جدول(4) أن محافظة بغداد كانت هي الأكثر عدد في القوى العاملة من بين بقية المحافظات إذ بلغت ما يقارب من (٢٨٧٩٨٦٩) عاملا وعاطلا عن العمل ، وهي نتيجة طبيعية لعدد سكان بغداد ونسب توزيع السكان حسب النشاط الاقتصادي حيث إن نصيب بغداد للسكان النشيطين اقتصاديا بنسبة (٤٤.٧٠%) من سكان بغداد يشمل بالطبع عدد العاملين وعدد العاطلين عن العمل الذين هم قادرين عن العمل ولكن لا يجدونه. بينما نجد أقل المحافظات في الاحتياجات للقوى العاملة هي محافظة المتنّى (٢٢٦٨١٣) عاملا وعاطلا عن العمل .

جدول (5)

المحافظة	السكان لسنة ٢012 نسمة	عدد المشتغلين لسنة ٢012 نسمة	عدد العاطلين عن العمل لسنة ٢012 نسمة	القوى العاملة لسنة 2012؛ نسمة
دهوك	-	-	-	-
نينوى	3289513	1208896	458229	1667125
السليمانية	2226741	977539	155871	1133410
التأميم	984724	415947	35647	451594
أربيل	-	-	-	-
ديالى	1825338	697461	158074	855535
الانبار	-	-	-	-
بغداد	8116498	3334257	622535	3956792
بابل	1947683	1042205	171201	1213406
كربلاء	1082615	406846	92563	499409
واسط	1238456	613407	59322	672729

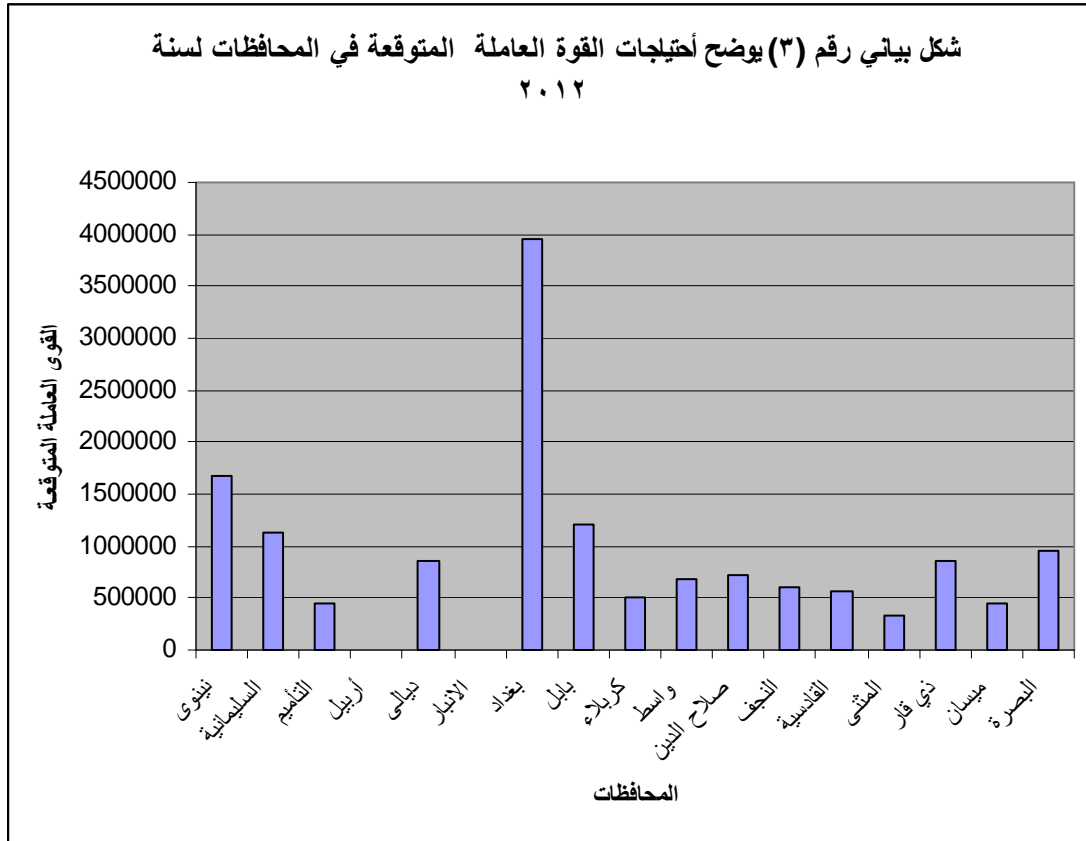
723813	132907	590906	1435284	صلاح الدين
608670	115033	493637	1273902	النجف
570183	113333	456850	1134469	القادسية
339290	77816	261474	727936	المتن
861697	239716	621981	1883081	ذي قار
442555	82657	359898	935044	ميسان
962266	119913	842353	2114873	البصرة
14958474	2634817	12323657	34392179	المجموع

المصدر: ١- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، تقديرات سكان العالم لسنة ٢٠٠٧ ، مديرية احصاءات السكان والقوى العاملة ، كانون الثاني ٢٠٠٧ ، جدول (١) أسقاطات سكان العراق حسب المحافظات للسنوات ١٩٩٧-٢٠١٢ م .
٣ ٢- تم حسابية من قبل الباحث في ضوء التوزيع النسبي للسكان في الانشطة الاقتصادية في المصدر الاتي . جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية احصاء السكان والقوى العاملة ، مسح التشغيل والبطالة في العراق لسنة ٢٠٠٦ م ، ص ٤٩-٥١ .

يتبين لنا من البيانات المتوقعة الواردة في جدول (٥) القوى العاملة المتوقعة لسنة ٢٠١٢ والتي تم حسابها بالاعتماد على التوزيع النسبي للسكان بحسب حالة النشاط الاقتصادي لكل محافظة في سنة ٢٠٠٦ والذي تم نشره وحسابه من قبل الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات وذلك من خلال حساب مجموع نسب (المشتغلين) الى السكان لكلا الجنسين (ذكر وأنثى) وضربهم بمجموع السكان لكل محافظة لايجاد عدد المشتغلين المتوقع في كل محافظة وكذلك الحال في حساب عدد العاطلين المتوقع .

ويرى الباحث أن سنة ٢٠١٢ م سجلت أعلى رقما في حجم الأحتياجات للعدد العاملين المتوقع وهو في محافظة بغداد بنحو (3334257) عاملا وبأعلى حجم بطالة متوقع يقدر ب(622535) عاطلا ، تليها محافظة نينوى حيث بلغ حجم البطالة المتوقع بنحو(458229) عاطلا .

ولأجل توضيح هذه البيانات لتبدو أكثر وضوحا سنقوم بتمثيل هذه البيانات بيانيا كما في الشكل البياني (٣) وهو يمثل العلاقة بين المحافظات العراقية وحجم القوى العاملة في سنة ٢٠١٢ م .



المصدر: تم اعادة من قبل الباحث في ضوء البيانات الواردة في جدول (٥) .

يبدو من الرسم البياني أعلاه وكما ذكرنا سابقا أن اتجاه محافظة بغداد مقابل القوى العاملة هو الأكثر اتجاها من بقية اتجاهات المحافظات للقوى العاملة والذي بلغ المتوقع منه (3956792) عاملا وعاطلا عن العمل، تليها اتجاه محافظة نينوى في الاحتياجات للقوى العاملة المتوقعة والبالغة (١٦٦٧١٢٥) عاملا وعاطلا عن العمل وكما هو واضح بالرسم البياني أعلاه .

ثانيا: تباين احتياجات القوى

العاملة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٢

من الجدير بالذكر أنه لا تختلف أهمية الاحتياجات للسكان الاقتصاديين فيما بين المحافظات في سنة ٢٠١٢ عن سنة ٢٠٠٠، إذ أن الاختلاف يقتصر على حجم هذه الاحتياجات للسكان الاقتصاديين (القوى العاملة) بين المحافظات من محافظة الى اخرى .حيث أن محافظة بغداد ما زالت في سنة ٢٠١٢ م هي الأكثر احتياجا للعمال كما هو الحال في سنة ٢٠٠٠ م .ولاجل الوقوف على أهم التطورات بين سنتي ٢٠٠٠ و ٢٠١٢ م .

فإن الباحث يرى أنه كلما زاد معدل نمو السكان ازدادت القوى العاملة في القطاعات المختلفة والذي يمثل كما ذكرنا سابقا مجموع عدد العاملين مع عدد العاطلين عن العمل من ١٥ سنة فما فوق ، ولربما يسأل القارئ الكريم ما الجديد في ذلك؟؟ سيكون الجواب أنه لو افترضنا بقاء نسب

التوزيع السكاني بحسب الأنشطة الاقتصادية (ثابتة) وكما هو عليه الحال في سنة ٢٠٠٦ م ، وبما أن المشكلة هي ليست في عدد العاملين ، بل ان الهدف من وراء هذه المقارنة بين سنة ٢٠٠٠ و ٢٠١٢ هو لأجل تحديد عدد العاطلين عن العمل الذين هم يمثلون آفة الاقتصاد العراقي ورقم صعب على معدل النمو الاقتصادي فكيف يمكن ان يتحقق نمو اقتصادي من دون تدني نسب البطالة الى أقل ما يمكن . لاحظ من جدول(٤) أن مجموع البطالة بين من هم بعمر ١٥ سنة فما فوق يصل الـ(١٩١٥٩٤٩) عاطلا في سنة ٢٠٠٠ م ، بينما نلاحظ من جدول(٥) أنه يتوقع ان يصل مجموع هذا الرقم في سنة ٢٠١٢ م الى (٢,٦٣٤٨١٧) عاطلا عن العمل ولو أخذنا الفرق بينهما نجده يساوي(٧١٨٨٦٨) عاطلا ، ومعنى هذا أننا لو قسمنا هذا الرقم الأخير خلال ١٢ سنة (ابتداء من سنة ٢٠٠٠ حتى ٢٠١٢) سنلاحظ ان هناك تزايد سنوياً في عدد العاطلين مقدار(٥٩٩٠٥) عاطل عن العمل ويستطيع أن يعمل ويبحث عن عمل ولكن لا يجده .

الإستنتاجات

من خلال ما تقدم من دراسة توصلنا الى النتائج الآتية :

١- حيث أظهرت نتائج المسح ان مجموع معدل البطالة بين السكان من عمر ١٥ سنة فما فوق بلغ في سنة ٢٠٠٦ (٣٨.١%) من قوة العمل كما ان معدل الاناث يزيد عن الذكور ، حيث بلغ معدل البطالة عند الاناث (٢٢.٦٥%) و(١٦.١٦%) عند الذكور ، بعد أن كان مجموع معدل البطالة في سنة ٢٠٠٥ (٣٣.٣٧%) .

ومن الملاحظ ان هناك زيادة في مجموع معدلات البطالة يبدو واضحا من سنة ٢٠٠٥ حتى سنة ٢٠٠٦ ، وهذا يشير الى تفاقم أزمة البطالة وكثرة العاطلين عن العمل والداخلين الى سوق العمل .

٢- أن أعلى نسبة للقوى العاملة الى السكان في المحافظات العراقية تقع في محافظة بابل إذ وصلت نسبتها الى (17%) من سكان تلك المحافظة وهي نسبة جيدة بالمقارنة مع عدد السكان فيها ، بينما بلغ أدنى معدل للمساهمة في محافظة ديالى وذلك بنسبة (7%) من عدد سكان تلك المحافظة .

٣- أن نسبة مجموع العاطلين ذوي التأهيل الاعدايي فما دون قد بلغ نحو (٣٧٨٦) عاطلا بينما بلغ مجموع العاطلين ذوي التأهيل الاعلى من الاعدايية نحو (٩١٩) عاطلا ، وبذلك يكون ما معروض لدينا من شباب عاطل عن العمل ولديه القدرة على العمل ولكن ليس هناك فرصة للعمل بنحو (٤٧٠٥) الف عاطل عن العمل .

٤- أما بالنسبة لحجم القوى العاملة الكلية في سنة ٢٠٠٠ فقد كانت بنحو (10600713) عاملا وعاطلا عن العمل . بينما بلغ المتوقع سنة ٢٠١٢ نحو (14958474) عاملا وعاطلا عن العمل . ويعتقد الباحث ان هذه الزيادة في حجم القوى العاملة يعود الى زيادة السكان الكلية والذي يؤدي بدوره وبشكل طبيعي الى زيادة مايسمى بالسكان النشطين اقتصاديا .

٥- يتوقع أن تكون هناك زيادة سنوية في حجم البطالة لعموم المحافظات في العراق مقداره (59905) عاطلا عن العمل وقادر على العمل ولكن لايجده .

٦- أن البطالة في عموم المحافظات العراقية هي بطالة تراكمية واجبارية . وأن لها أثراً اقتصادياً وأجتماعية سلبية لا يمكن تجاهلها .

٧- ومن النتائج أيضا هو ان سبب البطالة بالعراق هو عاملان رئيسان الاول هو عدم قدرة الحكومة على انشاء مشاريع استثمارية في المحافظات الأمنة نسبيا (الجنوبية والشمالية) التي من شأنها ان تمتص جزءاً من البطالة . اما العامل الاخر هو زيادة معدل نمو السكان والذي يقف حجر عثرة امام تحقيق التنمية الاقتصادية في البلاد .

٨- بالتاكيد فإن عامل الوضع الأمني المتدهور قد ساهم وبشكل سلبي في ارتفاع معدلات البطالة في المحافظات العراقية وبالاخص في المناطق الساخنة منها كما في محافظة بغداد وديالى ونيوى . كما ساهم عامل الفساد الاداري والمالي في مؤسسات ودوائر الدولة في المحافظات وبالاخص الجنوبية منها كما في محافظة البصرة أكبر محافظات العراق بعد محافظة بغداد وبشكل ملحوظ في أضعاف الاقتصاد الوطني مما انعكس سلباً على سوق العمل.

المقترحات

- ١- ما تقوم به وزارة العمل والشؤون الاجتماعية من تقديم اعانات عن طريق ما يسمى ببرنامج شبكة الحماية الاجتماعية للأفراد الذين يقعون في خط الفقر ولا يملكون دخلا هو عمل جيد وخطوة نحو الأمام والتي تتراوح بين (٥٠-١٢٠) الف دينار عراقي حسب الإعالة في الأسرة الواحدة . على الوزارة بذل

المزيد من الجهود لشمول كل العاطلين بلا استثناء وهم القادرون على العمل ولا يجدونه ، وكذلك زيادة هذه الاعانات لغاية ما يساوي (١٥٠ - ٢٠٠) دولار شهريا بحسب الاعالة في كل عائلة عراقية .

٢- على الجهات المسؤولة إقامة دورات لتدريب وتأهيل الشباب لرفع مهاراتهم وقدراتهم الشخصية الفنية عبر قنوات الارشاد والتعليم ونشرها عبر وسائل الاعلام المختلفة السمعية والبصرية والمرئية ، وإن كانت موجودة في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية الا أنها محدودة جدا ولا بد من توسيعها لتشمل كل الشباب وهنا لا بد من دعم مادي كبير من قبل الدولة لكي تقوم الوزارة بهذه المهمة الشاقة .

٣- تنسيق عمل وزارتي الشباب والرياضة والعمل والشؤون الاجتماعية في الوقوف على مشاكل الشباب الخريجين من المعاهد والكليات ، حيث تذكر الاحصائيات الرسمية أن (١٠٠٠٠٠) طالب سنويا توزع استثمارتهم في قسم القبول المركزي بوزارة التعليم العالي وإذا افترضنا ان ٢٥% منهم ترك الدراسة او رسب بالدروس فمعنى هذا انه هناك بقى ما يقارب من (٧٥٠٠٠) طالب سنويا يتخرج وبلا عمل لا بد من حل فوري ولا يحتمل التأخير لان التأخير يعني انخراط المزيد من العاطلين في سلك الجريمة او الفساد الاجتماعي او في سلك الارهاب الذي دمر الوطن . وخسارة كبيرة لموارد بشرية لا تعوض ولها اثر ايجابي مباشر في النمو الاقتصادي وفي اعادة بناء العراق الجديد . و من ناحية الجدوى الاقتصادية فإن الحكومة في حالة خسارة كبيرة ومؤكدة إذ إنها تنفق على تعليم وتخريج هولاء الطلبة أكثر من أيراداتهم ، والتي يمكن الحصول عليها من خلال توفير فرص العمل لهم في دوائر وشركات الدولة المختلفة أو بناء مشاريع استثمارية في القطاعات المختلفة .

المصادر

- ١- د. حسين، مجيد علي-د. سعيد ، عفاف عبد الجبار، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الاولى ٢٠٠٤ . ص ٣٢٧ .
- ٢- د. حسين، مجيد علي-د. سعيد ، عفاف عبد الجبار، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الاولى ٢٠٠٤ . ص ٣٣٢-٣٣٣ .
- ٣- د. حسين، مجيد علي-د. سعيد ، عفاف عبد الجبار، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الاولى ٢٠٠٤ . ص ٣٣٣ .
- ٤- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية أحصاء السكان والقوى العاملة، مسح التشغيل والبطالة في العراق لسنة ٢٠٠٦ م، ص ٧

- ٥-وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للأحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية أخصاء السكان والقوى العاملة، مسح التشغيل والبطالة في العراق لسنة ٢٠٠٦ م، ص.٤٥
- ٦-د.العكيلي ، طارق، د. طاقة، محمد ، الأستثمار وعلاقته بتبديد عنصر العمل في البلدان النامية ، مجلة الاقتصادية، العدد (١) السنة (٢٩)، ١٩٨٨ ، ص٤٩ .
- ٧-جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للأحصاء وتكنولوجيا المعلومات تقديرات سكان العالم لسنة ٢٠٠٧ ، مديرية احصاءات السكان والقوى العاملة ، كانون الثاني ٢٠٠٧ ، جدول رقم (١) أسقاطات سكان العراق حسب المحافظات للسنوات ١٩٩٧-٢٠١٢ م
- ٨- المصدر: جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للأحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، تقرير المنشآت الصناعية الصغيرة لسنة ٢٠٠٦ م ، ص ٥
- ٩- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للأحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، تقرير المنشآت الصناعية المتوسطة لسنة ٢٠٠٦ م ، ص ٢ .
- ١٠- د. حسين، مجيد علي.د. سعيد ، عفاف عبد الجبار، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الاولى ٢٠٠٤ . ص٣٢٨-٣٢٩ .
- ١١-جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للأحصاء وتكنولوجيا المعلومات، تقديرات سكان العراق لسنة ٢٠٠٧ ،مديرية احصاءات السكان والقوى العاملة ، كانون الثاني ٢٠٠٧ ، جدول رقم (١) إسقاطات سكان العراق حسب المحافظات للسنوات ١٩٩٧ - ٢٠١٢ .
- ١٢-جمهورية العراق ،وزارة التخطيط والتعاون الانمائي،الجهاز المركزي للأحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية أخصاء السكان والقوى العاملة، مسح التشغيل والبطالة في العراق ٢٠٠٦ م لسنة، ص ٤٩-٥١ .
- ١٣- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي الجهاز المركزي للأحصاء وتكنولوجيا المعلومات، تقرير المنشآت الصناعية الصغيرة لسنة ٢٠٠٦، ص٥ .
- ١٤- جمهورية العراق ،وزارة التخطيط والتعاون الانمائي الجهاز المركزي للأحصاء وتكنولوجيا المعلومات ،التقارير السنوية لأحصاء المنشآت الكبيرة للسنوات المذكورة (٩٩٦-١٩٩٩)م